المثال اليوناني يضعنا تحت ضغوط هائلة. سيمر اليورو بمرحلة عسيرة على مر السنوات المقبلة...
المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل

من أسامة إلى أوباما: القضية الفلسطينية

Imtiaz Gul * - Foreign Policy

يرى بعض المحللين أنّ تركيز بن لادن في هذا الشريط على العلاقة الوثيقة التي تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد يكون ناجماً عن قلقه من شعبية أوباما في أنحاء الشرق الأوسط.

تزامنت الرسالة الأخيرة التي وجهها أسامة بن لادن إلى الرئيس باراك أوباما مع زيارة وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند إلى واشنطن، حيث أعلن، الأسبوع الماضي، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أن القيادة المركزية لـ"القاعدة" لاتزال موجودة على الحدود الباكستانية الأفغانية، مع الإفصاح عن بعض تفاصيل المؤتمر الدولي الخاص بأفغانستان الذي تنطلق فعالياته اليوم الخميس بضيافة الحكومة البريطانية.

في حين تحاول الولايات المتحدة وبريطانيا رسم استراتيجية جديدة لهزم "القاعدة" والجماعات الأفغانية التابعة لها في أفغانستان، حذّر بن لادن في رسالته التي سُلّمت بحسب المصادر إلى أحد المكاتب الإقليمية التابعة لقناة الجزيرة- مقرها الرئيس في الدوحة- في باكستان، من شن هجمات إضافية في حال عدم التوصل إلى حل للأزمة الفلسطينية. قال بن لادن: "لن تحلم الولايات المتحدة أبداً بالعيش بسلام إلا إذا عشنا بسلام في فلسطين. من الظلم أن تنعموا بحياة آمنة في حين يعيش إخوتنا في غزة معاناة هائلة. لذلك، بمشيئة الله، ستتواصل هجماتنا ضدكم طالما تستمرّ بدعم إسرائيل".

كذلك، أعلن زعيم "القاعدة" مسؤوليته عن الهجوم الفاشل الأخير الذي استهدف طائرة أميركية، في 25 ديسمبر 2009، معلّقاً على الحادثة بشكل لاذع: "لو كان ممكناً توجيه رسائلنا إليك بالكلمات، لما أرسلناها لك بالطائرات". حاول النيجيري عمر فاروق عبدالمطلب تفجير الطائرة التي كان يستقلها مع اقترابها من مطار ديترويت، يوم العيد، لكن المسحوق المتفجر الذي كان يخبئه في ملابسه الداخلية لم ينفجر بالكامل. أخبر عبدالمطلب العملاء الفيدراليين لاحقاً بأن "القاعدة" هي من دربته وزودته بالمتفجرات في شبه الجزيرة العربية، وهو فرع مهم لتنظيم "القاعدة" في موطن أسلاف بن لادن في اليمن.

بعد بث رسالة بن لادن التي استغرقت دقيقة من الوقت على قناة "الجزيرة"، لابد من التدقيق في السياق الإقليمي الراهن، وتحديداً وفود الجنود الأميركيين المرتقب إلى أفغانستان، ما يرفع مجموع القوات الأميركية إلى مئة ألف جندي تقريباً، بهدف القضاء على ما يقارب مئة شخص من أبرز الناشطين في "القاعدة" في المناطق الحدودية بين باكستان وأفغانستان.

أولاً، صحيح أنه لم يسبق أن ثبتت فبركة أشرطة بن لادن، لكن لا يجب الاقتناع بصحة هذه الرسالة القصيرة تلقائياً، بل يجب انتظار تأكيد الوكالات الاستخبارية على أن الشريط يقدم خطاباً أصلياً، لا مجرد كلمات تم لصقها من رسائل وخطابات سابقة.

ثانياً، عدا عن التحذير، يشكل تجديد التركيز على القضية الفلسطينية نقطة تحول غريبة على مستوى الإيديولوجيا السياسية التي نشرها بن لادن أو نائبه أيمن الظواهري في الآونة الأخيرة. شدد الظواهري في أحدث شريطين له مثلاً على الوضع في باكستان، وقد بثت قناة "الجزيرة" آخر رسالة علنية وجهها بن لادن نفسه، بعنوان "رسالة إلى شعب أوروبا"، يوم 25 سبتمبر من السنة الماضية، حين طالب البلدان الأوروبية بسحب قواتها من أفغانستان وإلا ستواجه عواقب وخيمة. ثالثاً، أدى إعلان بن لادن مسؤوليته عن محاولة التفجير يوم العيد إلى انتشار تكهنات فورية حول مدى سيطرته على مختلف المناطق التي تنتشر فيها خلايا تنظيمه، انطلاقاً من أفغانستان ووصولاً إلى العراق واليمن والصومال. برزت بعض الشكوك التي تعتبر أن الجماعة المتمركزة في اليمن، وهي مؤلفة جزئياً من مقاتلين كانوا في الماضي حراساً شخصيين للزعيم الإرهابي، هي أقرب إليه من الجماعات الأخرى التابعة له.

رابعاً، يعتبر البعض أن بن لادن بدأ يفقد سيطرته على شبكة جماعات "القاعدة" حول العالم، لكن إذا ما أخذنا الوضع داخل أفغانستان وباكستان كمؤشر على ما يحصل، فلا شك أن تأثيره يتخطى الحدود الوطنية. لقد واجهت "القاعدة" وشركاؤها في أفغانستان وباكستان تحديات هائلة بسبب مقاربة "الكمّاشة"- وهي عبارة عن حصار فرضته هجمات طائرة أميركية مشبوهة بلا طيار في منطقة شمال غربي باكستان المضطربة، والقوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، إلى جانب الحملة العسكرية بقيادة الجيش الباكستاني. لكن يحاول بن لادن والظواهري حتى الآن طمأنة أتباعهما بالتزامهما بالقضايا التي يدافعون عنها، أي محاربة القوى الغربية في فلسطين، والعراق، وأفغانستان، وغيرها من البلدان.

خامساً، يرى بعض المحللين أنّ تركيز بن لادن في هذا الشريط على العلاقة الوثيقة التي تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد يكون ناجماً عن قلقه من شعبية أوباما في أنحاء الشرق الأوسط. من وجهة نظر روهان غوناراتنا، مؤلف كتاب "Inside AlQaeda: Global Network of Terror"، يحاول بن لادن في رسالته تثبيت وجوده. في هذا السياق، قال غوناراتنا لوكالة Associated Press: "لم يكن الصراع الفلسطيني يوماً جزءاً من أهداف (القاعدة) الأصلية، لكن من الواضح أن أسامة يستغلّ هذه القضية". بالتالي، يمكن اعتبار الرسالة بمنزلة حيلة لتجديد التزام بن لادن بالقضية الفلسطينية أو محاولة تشجيع عناصر "القاعدة".

تدل هذه الرسالة السمعية القصيرة التي وجهها زعيم "القاعدة" على الخيبة الموجودة في صفوف عناصر "القاعدة"، هذا التنظيم الذي أُجبر خلال السنوات الأخيرة على تحويل مركز القيادة من أفغانستان إلى المناطق الحدودية في باكستان، حيث بدأت المساحة تضيق عليه بسرعة. تتزايد فاعلية هجمات الطائرات بلا طيار على أهداف في شمال غربي باكستان، فهي قضت على عناصر بارزة في قيادة "القاعدة"، بالإضافة إلى التركيز على حلفائها في أوزبكستان بقيادة طاهر يولداشيف، وشبكة حقاني، ومجموعة "تحريك طالبان باكستان" المناهضة للحكومة. لقد وجّهت طائرات "بريداتور" التي تحوم فوق مناطق وزيرستان على مدار الساعة 11 ضربة على الأقل هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن تقدم الجيش الباكستاني في جنوب وزيرستان، في الخريف الماضي، ساهم في طرد مجموعة "تحريك طالبان باكستان" وحلفاء "القاعدة" من معاقلهم، ما أدى إلى حصر قدراتهم في المهمات الإرهابية في باكستان وأفغانستان وفي بلدان الخارج. إنها صفعة قوية في وجه قيادة التنظيم المركزية التي استفادت من المنطقة الحدودية الوعرة والخارجة عن سلطة الدولة. تهدف رسالة بن لادن الأخيرة إلى تشجيع أتباعه كونهم يعانون على الأرجح تراجعا في معنوياتهم، بسبب الضغوط المتنامية التي يواجهونها من جميع الجهات.

* رئيس مركز الأبحاث والدراسات الأمنية ومؤلف كتاب "The Al Qaeda Connection"

يعتبر البعض أن بن لادن بدأ يفقد سيطرته على شبكة جماعات "القاعدة" حول العالم لكن إذا ما أخذنا الوضع داخل أفغانستان وباكستان كمؤشر على ما يحصل فلا شك أن تأثيره يتخطى الحدود الوطنية

كيف تضعف حليفاً لك؟

Yuriko Koike *

PROJECT SYNDICATE

يصادف عام 2010 حلول الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة. ولكن بدلاً من الاحتفال بالاتفاق الذي ساعد على تحقيق الاستقرار في شرق آسيا طيلة نصف قرن من الزمان، أصبحت المعاهدة اليوم معرضة لخطر عظيم، ويرجع هذا إلى التردد والتذبذب بقدر ما يرجع إلى العداء التلقائي لكل ما هو أميركي في اليابان.

في شهر أغسطس 2009، صوَّت الشعب الياباني من أجل "التغيير". فقد خسر الحزب الديمقراطي الليبرالي، الذي حكم اليابان طيلة القسم الأعظم من العقود التي أعقبت الحرب، خسر الانتخابات البرلمانية لمصلحة الحزب الديمقراطي الياباني. ويرجع السبب الرئيسي وراء النصر الانتخابي الذي حققه الحزب الديمقراطي الياباني إلى أن الناخبين ضاقوا ذرعاً بالحزب الديمقراطي الليبرالي.

كان ذلك الشعور في ازدياد في البلاد لبعض الوقت. ففي انتخابات عام 2005 لم يتمكن الحزب الديمقراطي الليبرالي من الاحتفاظ بالسلطة إلا لأن رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي أعطى الحزب الديمقراطي الليبرالي مكانة خاصة باعتباره أحد عوامل التغيير. ولكن بعد أن ترك كويزومي منصبه، كان رؤساء الوزراء اليابانيون المتعاقبون- شينزو آبي، وياسو فوكودا، وتارو اسو- يأتون ثم يرحلون بسرعة حتى أن قيادات البلاد أصبحت تبدو وكأنها "طبق اليوم". ومع تضاؤل الاحترام الذي يحظى به قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي، فليس من المستغرب أن يفقد الناخبون اليابانيون القدر القليل الذي تبقى لديهم من الصبر على الحزب وممارساته العتيقة.

لذا فقد استحوذ الحزب الديمقراطي الياباني على السلطة، وشكل حكومة ائتلافية مع حزبين أصغر منه، الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الشعب الجديد. ولكن السبب الوحيد لوجود الحزب الديمقراطي الياباني يتلخص في موقفه المناهض للحزب الديمقراطي الليبرالي، في حين ظل الحزب الديمقراطي الاجتماعي معارضاً للمعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة منذ فترة طويلة، أما حزب الشعب الجديد فهو يعارض بشدة الخصخصة التي جرت في عهد كويزومي. ولكن ذلك لا يرقى إلى ما نستطيع أن نعتبره برنامجاً حكومياً متماسكاً، ولقد سارعت إدارة رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما إلى كشف الخواء الجوهري الذي يعانيه الحزب الديمقراطي الياباني.

لكن المشكلة الأضخم في حكومة هاتويامـا هي أن الحزب الديمقراطي الياباني تسلم السلطة من دون أن يأتي بأي سياسة متماسكة فيما يتصل بالأمن القومي. وما كان لهذا أن يصيب أي مراقب بالدهشة. فقد تأسس الحزب الديمقراطي الياباني في عام 1998 باعتباره "طبقاً متبلاً مشكلاً"، حيث تألف من أشخاص كانوا قد هجروا الحزب الديمقراطي الليبرالي، بما في ذلك هاتويامـا ذاته، والحزب الاشتراكي السابق.

كان "التغيير" من بين التعهدات الرئيسة التي بذلها الحزب الديمقراطي الياباني أثناء حملته الانتخابية، والتغيير في جوهره كان يعني أي شيء غير الحزب الديمقراطي الليبرالي. ولكن هل من الواجب حقاً أن تسفر معارضة الحزب الديمقراطي الليبرالي عن هدم نتاج خمسين عاماً من العمل في مجال الأمن القومي؟ رغم أن الأمر يبدو الآن وكأن هذه هي الحال بالفعل، فإن الحزب الديمقراطي الياباني لم يخصص للأمن القومي إلا بضعة سطور في بيانه الانتخابي، وبالتالي نجح في تجنب الاقتتال الداخلي بين اليساريين من أهل الحزب، الذين عارضوا المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة، وبين أهل اليمين في الحزب، الذين أيدوا المعاهدة.

الواقع أن عدداً كبيراً من أعضاء مجلس وزراء هاتويامـا "مناهضون لليابان" بقدر مناهضتهم للولايات المتحدة. على سبيل المثال، كان يوشيتو سينجوكو، وزير الدولة للتنشيط الحكومي، أحد أعضاء جماعة شاسيديو الشبابية اليسارية التي تناهض الولايات المتحدة على نحو تلقائي، وكذلك كان هيروتاكا أكاماتسو وزير الزراعة والغابات ومصائد الأسماك. ونتيجة لهذا فإن إدارة هاتويامـا تبدو وكأنها تحاول محاكاة إدارة روه موه يون السابقة في كوريا الجنوبية، التي سعت بكل حماقة إلى إبعاد الولايات المتحدة، رغم أنها الشريكة الدفاعية الرئيسة للبلاد. والواقع أن العديد من وزراء الحزب الديمقراطي الياباني ينتمون إلى جيل ازدهار المواليد الذي تأثر كثيراً بالجماعات الطلابية المتطرفة التي عارضت إبرام المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة قبل خمسين عاماً. ولكن في حين يمارس هؤلاء الراديكاليون لعبة السياسة مع الأمن القومي الياباني، فإن التوترات الخطيرة تتصاعد في منطقتنا. فالصين تواصل حشد قواها العسكرية، وتسعى كوريا الشمالية بلا هوادة إلى تصنيع الأسلحة النووية في حين ترفض حل أو حتى تعليل اختطافها للعشرات من المواطنين اليابانيين على مر السنين. وبدلاً من التعامل مع هذه المخاطر الملموسة التي تهدد اليابان، يستمر هاتويامـا في التصرف وكأنه سياسي معارض بالهجوم على الحزب الديمقراطي الليبرالي وتقويض أحد أكثر إنجازات حكم الحزب الديمقراطي الليبرالي مثاراً للفخر، ألا وهو التحالف العميق القائم على الثقة مع الولايات المتحدة.

إن العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة لا تخلو من الخلافات بطبيعة الحال. والأمر يتطلب إعادة تنظيم القوات العسكرية الأميركية في اليابان، مع إعطاء الأولوية لنقل قاعدة فوتينما لمشاة البحرية الأميركية في أوكيناوا، والتي تضم نصف القوات الأميركية في اليابان (إجمالي عدد القوات الأميركية في اليابان 47 ألف جندي). فمن غير المنطقي أن تظل هذه القاعدة العسكرية قائمة في وسط مدينة مكتظة بالسكان، الأمر الذي يجعلها من بين أكثر الأهداف وضوحاً وإغراءً على مستوى العالم.

بيد أن إدارة هاتويامـا تحاول رغم ذلك عكس اتجاه الخطة الحالية، والتي اتفق عليها الحزب الديمقراطي الليبرالي والولايات المتحدة بعد مناقشات طويلة ومكثفة. والمشكلة هنا أن هاتويامـا، بتراجعه عن الخطة المتفق عليها، لا يملك بديلاً قابلاً للتطبيق. كان هاتويامـا قد اقترح ذات يوم نقل القاعدة إلى خارج اليابان، ربما إلى غوام، ثم عاد واقترح نقلها إلى خارج أوكيناوا، الأمر الذي أعطى انطباعاً للعالم بأن اليابان تتبنى استراتيجية سقيمة في التعامل مع الأمن القومي. في شهر نوفمبر، حين زار رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما اليابان، تلفظ هاتويامـا بالعبارة التالية: "ثق بي"، في محاولة لتسوية القضية. ثم عاد في اليوم التالي ليصرح بأمور متناقضة تمام التناقض مع ما قاله للرئيس أوباما للتو- الأمر الذي أذهل حكومة الولايات المتحدة والمواطنين اليابانيين العاديين على حد سواء. ومنذ ذلك الحين هبطت مستويات شعبية إدارته من 80% إلى 50%. ويبدو أن الناس اكتشفوا أن هاتويامـا غير قادر على اتخاذ القرار- والالتزام به. لا شك أن إيجاد موقع بديل للقاعدة الأميركية أمر بالغ الصعوبة، وذلك لأن اليابانيين، مثلهم في ذلك كمثل أي شعب آخر، يكرهون وجود كيان خطير كهذا بالقرب من ديارهم. والواقع أن نقل القاعدة إلى منطقة هينوكو، حيث الكثافة السكانية أقل كثيراً في القسم الشمالي من أوكيناوا- وهو حل متفق عليه من قِبَل كل من الحكومتين- يشكل الخيار الواقعي الوحيد. ولكن هاتويامـا بحيرته وتردده يعمل على تقويض أهم ركن من أركان السلام والأمن في منطقة الباسيفيكي (المحيط الهادي)، ألا وهو التحالف بين اليابان والولايات المتحدة. ولا شك أن هذا الوضع ليس مواتياً بالنسبة لليابان، أو الولايات المتحدة، بل بالنسبة للعالم بأسره.

* شغلت منصبي وزير البيئة ووزير الدفاع في اليابان سابقاً، وكانت أول مستشارة للأمن القومي لبلادها على الإطلاق. "بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"

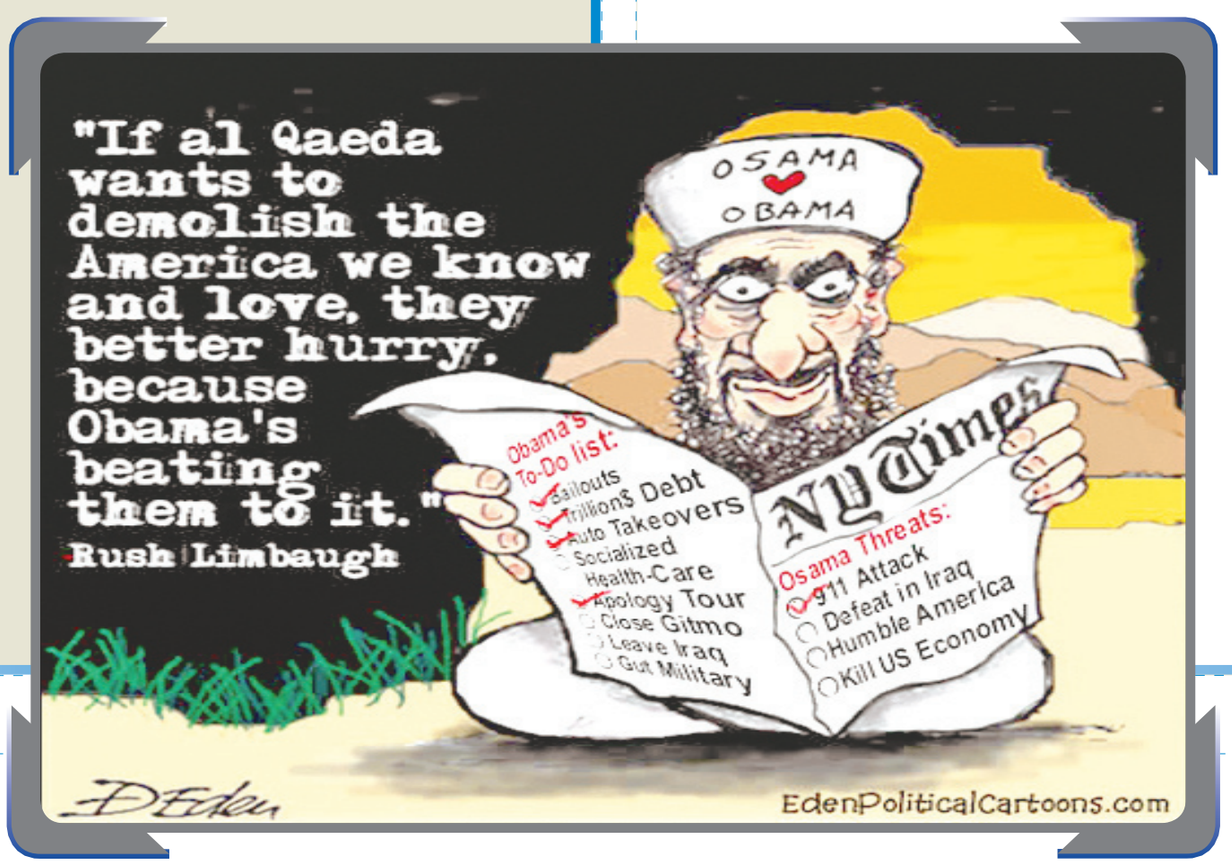

الاقتصاد في اليونان يهدد استقرار اليورو

Nicolas Nagle * - World Politics Review

في حال تخلّفت اليونان عن سداد قروضها، أو ارتفعت أسعار الفائدة في البلاد إلى مستويات عالية جداً، قد ينتاب الأسواق الشك في قدرة غيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الإيفاء بالتزاماتها، وقد يولد ذلك سلسلةً من ردود فعل ذات عواقب مدمرة على نظام اليورو برمته.

تضغط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشدة على حكومة رئيس الوزراء الاشتراكي جورج باباندريو المنتخبة حديثاً لحثها على معالجة العجز في ميزانيتها ودينها العام المتفاقم. تخشى بروكسل أن يؤدي التراجع المستمر لاقتصاد اليونان إلى انتقال العدوى إلى منطقة اليورو وتهديد استقرار العملة المشتركة.

في هذا السياق، ذكرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أخيراً، بنبرة غير دبلوماسية على غير عادتها: "المثال اليوناني يضعنا تحت ضغوط هائلة. سيمر اليورو بمرحلة عسيرة على مر السنوات المقبلة".

يستند اليورو إلى معاهدة الاستقرار والنمو وقعتها الدول الأوروبية في عام 1997 ووافقت بموجبها على تطبيق سياسات مالية صارمة، بما فيها حد حالات العجز في الميزانية بثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي والدين العام بـ60 في المئة منه. على الرغم من الشكوكية المحيطة بمدى استدامة مثل هذه الخطة النقدية، كان أداء اليورو ملفتاً خلال سنواته الأولى.

لكن في الوقت الذي تعاني فيه البلدان الأوروبية اليوم آثار الأزمة الاقتصادية التي اندلعت العام الفائت، تتقيد ثلاثة بلدان فقط من أصل البلدان الـ16 التي انضمت إلى منطقة اليورو بالإجراءات الخاصة بالنظام المالي والمحددة في المعاهدة. يُعتقد حالياً بأن متوسط العجز في منطقة اليورو، الذي بلغ 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قبل التراجع الاقتصادي، يتراوح بين 6.5 و7 في المئة، وهذه نسبة تتخطى الحد المذكور في المعاهدة.

بالرغم من أن معظم البلدان في منطقة اليورو تسعى بكل جهدها إلى معالجة الخلل في ميزانياتها، فإن اليونان تواجه على الأرجح أخطر وضع، ونظراً إلى بلوغ العجز في ميزانيتها 12.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ودينها العام 113 في المئة، تبدو فرصها في النجاح محبطة، فأول ناقوس خطر دق في ديسمبر، حين خفضت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" تصنيف سندات الدين الخاصة باليونان من "A" إلى "+BBB". لذلك على اليونان دفع أسعار فائدة أعلى لجذب الدائنين، الأمر الذي قد يصعب قدماً نظرتها المستقبلية إلى الاقتصاد. تنوي أثينا بالتالي اقتراض 50 مليار يورو هذا العام (أي ما يعادل 72 مليار دولار أميركي).

وازداد الوضع سوءاً حين أعلن باباندريو أن الإدارة السابقة قدّمت أرقاماً غير دقيقة عن الحجم الحقيقي للمشاكل الاقتصادية في البلاد، فأثار هذا التصريح موجةً من الانتقادات من بروكسل حثت فيها أثينا على توفير أرقام محدثة. وفي الأسبوع الماضي، اضطر جان كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي، إلى دحض الشائعات التي تتحدث عن إمكان انسحاب اليونان من منطقة اليورو. كذلك نفى رئيس البنك المركزي في اليونان، جوروج بروفوبولوس، أي نية لأثينا بالتخلي عن العملة الموحدة.

في المقابل، تركّز النقاشات في بروكسل راهناً على احتمال إعداد رزمة إنقاذ في حال انهار الاقتصاد اليوناني. على الرغم من أن المعاهدة المؤسِّسة لليورو تستبعد أي خطة إنقاذ، فإن البعض يجادل بأنه يمكن التوصل إلى حل بين الحكومات يتحاشى الإطارات القانونية الحالية. فالبعض على غرار تريشيه يرفض تقديم أي مساعدات خاصة لليونان. يشدد هؤلاء على ضرورة أن تسوّي أثينا حساباتها بوسائلها الخاصة، محاججين بأن أي عملية إنقاذ قد تشكل سابقة سلبية لأي دول أعضاء أخرى تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية. لكن البلدان الأخرى تؤيد التضامن مع اليونان، بما فيها إسبانيا، وهو أمر غير مفاجئ نظراً إلى الوضع الاقتصادي الحرج الذي تشهده هذه الأخيرة. وبما أن بروكسل والدول الأعضاء سيفضلان تجنب تدخل صندوق النقد الدولي في أي بلد في منطقة اليورو، فإن الحجج المؤيدة لتأمين المساعدة المالية تكسب زخماً.

في حال تخلّفت اليونان عن سداد قروضها، أو في حال ارتفعت أسعار الفائدة في البلاد إلى مستويات عالية جداً، فقد ينتاب الأسواق الشك في قدرة غيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخالية من الدين على الإيفاء بالتزاماتها، وقد يولد ذلك سلسلةً من ردود فعل ذات عواقب مدمّرة على نظام اليورو برمتّه.

أمام الضغوط الأوروبية، أعدّ وزير المالية اليوناني جيوروجيوس باباكونستانتينو خطةً لضبط الميزانية، تتضمن إجراءات تدعو إلى زيادة العائدات الضريبة وخفض عمليات شراء الأسلحة. تُعتبر اليونان من البلدان الأكثر إنفاقاً في مجال الدفاع في منطقة اليورو، وذلك بسبب علاقاتها المتوترة مع تركيا والوضع في قبرص.

مع أن الخطة كانت لها أصداء إيجابية إلى حد ما في الأسواق، فإنها استُقبلت بشكوكية حين نوقشت في بروكسل الأسبوع الفائت. ثمة شكوك أيضاً إزاء قابلية استمرارها على المدى الطويل، بما أن حل المشاكل المتعلقة بالميزانية في البلاد سيتطلب على الأرجح خطةً صارمة وواضحة قد لا تلقى القبول في اليونان. على أثينا بالتالي التعامل بحذر مع القيود الاقتصادية التي تفرضها بروكسل والمقاومة المحتملة للرأي العام المحلي. فقد بدأت النقابات اليونانية مسبقاً بالاحتشاد لمعارضة التخفيضات في الإنفاق العام.

ما كان الوضع في اليونان ليطرح تهديداً خطيراً لو أن الدول الأعضاء الأخرى لم تواجه مشاكل مالية مماثلة، الأمر الذي يزيد خطر انتقال العدوى. لكن عدداً من البلدان الأوروبية الأخرى يواجه توقعات اقتصادية في غاية الصعوبة، وتعتبر إسبانيا، وإيطاليا، وأيرلندا، والبرتغال الأكثر هشاشة بينها. وحتى في ألمانيا، التي تملك أضخم ناتج محلي إجمالي وتعتبر المحرك الاقتصادي الأساسي لمنطقة اليورو، يصل الدين العام إلى 80 في المئة في ظل توقعات بارتفاعه إلى 90 في المئة هذا العام، ويُتوقع أن يبلغ عجزها المتصاعد ستة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وفقاً لهذه النسب، لا تتقيد برلين بما تنص عليه معاهدة الاستقرار.

ينطبق الأمر عينه على ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، فرنسا، حيث يبلغ العجز في ميزانيتها 8.2 في المئة. كذلك تواجه المملكة المتحدة، الذي يعادل العجز فيها عند 12.6 في المئة ذلك الذي في اليونان تقريباً، احتمال تراجع تصنيف سنداتها الممتازة. لكن بما أن بريطانيا لم تعتمد عملة اليورو، ثمة احتمال أقل بأن تؤثر مشاكلها الاقتصادية على منطقة اليورو بشكل مباشر.

يواجه اليورو على الأرجح أكبر تحد له في تاريخه الوجيز خلال 11 عاماً، وقد هبطت قيمته على نحو متوقع في الأيام الأخيرة أمام الدولار، والجنيه الإسترليني، واليـن. لذلك يتطلب حل الأزمة جهوداً مشتركة من أثينا وبروكسل معاً، فضلاً عن العواصم الأوروبية الأخرى، كذلك قد يستلزم بعض الحظ.

* صحافي حر في بروكسل، وعمل لدى عدد من الوكالات الإخبارية الأميركية ومنظمة International Crisis Group.

هناك عدد من البلدان الأوروبية الأخرى يواجه توقعات اقتصادية في غاية الصعوبة... وتعتبر إسبانيا وإيطاليا وأيرلندا والبرتغال الأكثر هشاشةً بينها

يواجه اليورو على الأرجح أكبر تحد له في تاريخه الوجيز خلال 11 عاماً وقد هبطت قيمته على نحو متوقع في الأيام الأخيرة أمام عملات رئيسة في الأسواق